

وبعد أن عادت القيادة.. هل سيبقى الجنود في المهجر

المبعدون الفلسطينيون
الواقع والظروف وأمل العودة

إعداد

محمد جرادات

مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين

مركز المعلومات البديلة

مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين

القدس/ بيت لحم

كانون الثاني 1997

المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| 8 | تقديم |
| 10 | خلفية |
| 14 | سياسة الإبعاد من عام 1967 وحتى الإبعاد الجماعي 1992م |
| 17 | الاتفاقيات والقوانين والقرارات الدولية المتعلقة بالإبعاد |
| 22 | مواقف إسرائيلية من الإبعاد |
| 26 | بعد الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل |
| 27 | العائدون من المبعدين |
| 29 | خلاصة وتوصيات |
| 32 | ملحق "1" تقرير حملة المبعدين |
| 34 | ملحق "2" قصتان من المنفى (المبعد عزام عبد الحق والمبعد جمال إبراهيم فراج) |

تقديم

من أبجديات وقف إطلاق النار بين القوى المتحاربة، إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين السياسيين، لأن سبب الاعتقال والأسر انتهى بانتهاج الحرب والولوج إلى ردهات العمل اسلمي. وبذلك ينتفي سبب الأسر والاعتقال.

وهذه الأبجدية بديهية، لا بل وحتى أكثر منطقية في حال الحديث عن أولئك اللذين يمضون في الاعتقال الإداري والإبعاد سنوات من عمرهم في غربة عن الوطن ومحرومون من المشاركة في بناءه. والأنكى من ذلك كله أنهم معاقبون دون أي محاكمة أو تحديد لحكم إبعادهم أو اعتقالهم. وتمارس سلطة الاحتلال الإبعاد والاعتقال الإداري دون الالتفات إلى الشرائع الدولية والتي هي طرف من الأطراف الموقعة عليها وتنتهك أبسط الأسس التي أنشأت عليها اتفاقيات جنيف.

وعلى الرغم من مضي ثلاث سنوات ونيف على اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين م ت ف وحكومة إسرائيل، فإنه ما زال في المنفى ما يقارب من ألف مبعد فلسطيني، وتستمر السلطات الاحتلال في سياسة الاعتقال الإداري ولا جدوى هنا من الإشارة إلى أن آلاف الفلسطينيين ما يزالون رهن الأسر والاعتقال في السجون الإسرائيلية. بينما تطالب إسرائيل يومياً بضرورة العمل يداً بيد لقوى الأمن الفلسطينية وجهاز الشاباك (المخابرات).

وإذا كان هناك من يتساءل عن ضعف ووهن في أساس اتفاقية إعلان المبادئ وما بعدها من اتفاقات فلسطينية - إسرائيلية فعلية فقط أن ينظر إلى بعض المعادلات القائمة: فبينما تجري لقاءات بين قادة الأجهزة الأمنية من الطرفين، يقبع الشيخ أحمد ياسين وأحمد قطامش في السجون، ورياض أبو عواد في منفاه بالقاهرة، وبذلك فإن لحظة من التدقيق في معادلات من مثل هذا الطراز بالتأكيد تظهر أن هناك خللاً وخطأ في تلك الاتفاقيات.

ويا لها من معادلات غريبة، حين يتبجح مجرموا الحرب أمام الصحافة وعدسات الكاميرا، مثل مجرم الحرب الكولونيل بيرو الي اعترف على الملأ بجرائمه القذرة ضد أسرى الحرب المصريين وكيف أشرف على عمليات قتل وإعدام العشرات منهم، وأيضاً أمثال عضو الشاباك رفيع المستوى ياتوم الذي أدلى باعترافات علنية عن كيف قام بقتل عضوي الكوماندوز الفلسطيني في عام 1984 في رفح عندما قاما باختطاف الباص الإسرائيلي، وبعد أن ألقى القبض عليهم أحياء وقام بإعدامها بدم بارد وأيديهم مكبلتة، هؤلاء مجرمو الحرب يتحدثون عن

" قصص الحرب " أمام الصحافة دون حرج لا بل وبافتخار وثقة، إن الكثير من القرف والعفن واللاإنسانية ينفث من تلك المعادلات للحد التي أصبحت لا تطاق.

حقيقة أننا سعداء لرؤية عشرات من المبعدين عادوا إلى أرض الوطن وخطوا رحالهم على ترابهم بعد رحلة المنفى القاسية، لكن لن تكتمل السعادة طالما لقي مبعد خارج الوطن محروم من العودة إليه بموجب أوامر الاحتلال.

لماذا لا يعود مئات من القيادات السياسية الجماهيرية والنقابيين الذين أبعدهم الاحتلال بين 1967م و1993م، وهم الذين دفعوا الثمن غالباً وممن أسوا دعائم العمل الوطني الجماهيري في الأرض المحتلة ، وهم جزء من الحراس الأمناء للثورة الفلسطينية؟ ويمكننا القول أن للسلام العادل مستحقته التي لا جدال عليها إذ أنه طالما لا يزال هناك مبعدين يعيشون في المنافي، ومعتقلين وأسرى في معتقلات وسجون الاحتلال، واللاجئين لم يحققوا هدفهم في العودة والتعويض، فإن أي حديث عن هدوء وسلام في المنطقة لا يعدو كونه أكثر من مخدرات موضعية سرعان ما يزول تأثيرها، وينفجر الصراع على مصراعيه في أي لحظة.

إننا في مركز المعلومات البديلة ونحن نعد لهذه المذكرة يحدونا الأمل بأن تشكل رافعة من روافع العمل والنشاط الحقيقي في سبيل نصره قضايا المبعدين والأسرى والمعتقلين.

ونأمل منها أن تدفع نحو إعادة بنية لجنة المبعدين، في الوطن وخارجه، وفي هذا الصدد يؤكد مركز المعلومات وعبر مشروعه حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، أنه على استعداد لمواصلة العمل والنشاط في سبيل نصره قضايا المبعدين والمشتتين، ويمد يده لكل المبادرات في هذا السبيل.

ميشيل وارشفسكي (ميكادو)

مدير مشارك/ مركز المعلومات البديلة

كانون ثاني 1997م

خلفية

اعتمدت السلطات الحاكمة الإبعاد كوسيلة عقابية موجهة ضد الخصوم السياسيين وذوي الأعمال الجنائية الكبيرة، بهدف إبعاد الأشخاص عن دائرة الفعل الرئيسية لهم وهي الوسط الاجتماعي والسياسي الأم للشخص موضوع الإبعاد وتركزت عمليات الإبعاد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوساط الإمبراطوريات الشمولية ضد معارضيها السياسيين ونفت إعداد كبيرة منهم إلى مناطق بعيدة عن مواطنهم الأصلية، كما قامت العديد من الدول الاستعمارية في حينه بإبعاد السجناء من السجون بسبب الضائقة المكانية فيها، والضغط داخل السجون أثناء الثورات الداخلية على الحكم الاستبدادي.

وأخذت ظاهرة الإبعاد بالخبو شيئاً فشيئاً لأسباب منها بروز الدول القومية الوطنية والتي تعهدت لمواطنيها بأن لا يكون موضوعاً للإبعاد عن وطنه وظهور مبدأ السيادة الوطنية الحدودية للدول، الأمر الذي لم يعد كما سبق بسبب رفض الدول المجاورة إدخال مبعدين إلى حدودها.

لكن الإمبراطورية البريطانية الاستعمارية مارست الإبعاد حتى منتصف القرن العشرين وسنت قوانين له لكي تتمكن من ضرب الحركات الوطنية التي تأسست لتحرر شعوبها من الاستعمار البريطاني. ولم تستخدم الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية قوانين الإبعاد فقط في عهد الانتداب لفلسطين وإنما استخدمته ضد شعوب أخرى كانت خاضعة للاحتلال البريطاني فعلى سبيل المثال قامت بطرد وإبعاد عشرات من القيادات والنشطاء السياسيين الوطنيين في الحركة الوطنية الهندية إلى أيسلندا، وكذلك قيادات الحركة الوطنية اليونانية ابعدوا إلى نفس المنطقة. واستمرت عمليات الطرد من الوطن على يد الديكتاتوريات الوطنية أيضاً كما حصل مع ليون تروتسكي ورفاقه، وقرار المغرب بطرد أبراهام تسرفاتي بعد أن أمضى 17 عاماً في المعتقل بسبب معتقداته الفكرية وانتمائه لحركة يسارية¹ ولم تتوقف عمليات الإبعاد الداخلي حتى اليوم حيث تمارسها الحكومات الدكتاتورية ضد معارضيها السياسيين.

أما فيما يتعلق بوضعنا الفلسطيني فقد مارست دولة الاحتلال ومنذ تأسيسها على أنقاض فلسطين عمليات الطرد الجماعي سواء أيام الحروب أو بعدها بالإرهاب العام والتشريعات المستندة على قوانين الطوارئ البريطانية التي كانت قد سنتها في عهد الانتداب، وأجرت عليها

¹ تقرير منظمة امينسي الدولية لعام 1992.

دولة الاحتلال التعديلات التي تتلائم ورؤيتها السياسية الديموقراطية بهدف النيل من التواجد الفلسطيني على أرض وطنه، وخلق حركته الوطنية الجماهيرية.

الخلفية القانونية التي تستند إليها سلطات الاحتلال في الإبعاد

تستند إسرائيل الدولة المحتلة في قوانينها التعسفية الإجرائية والتنفيذية إلى قانون الطوارئ الذي سنته بريطانيا دولة الانتداب في عام 1945م والمعروف بأمر رقم 112، وبموجبه أصبح متاحاً للمندوب السامي البريطاني في فلسطين إبعاد أي شخص، أو هدم أي عقار أو منزل خاص، أو إغلاق مناطق كاملة على المواطنين (..) وكذلك أعطيت صلاحيات للمندوب بموجبه تحرم إصدار الصحف أو طباعة الكتب أو عقد النشاطات الجماعية، فرض الاعتقال الإداري على الأفراد دون محاكمة ولأجل مفتوح (..).

وفي العام 1948م أقرت دولة الاحتلال إسرائيل تضمين قوانين الطوارئ ذاتها في تشريعاتها العسكرية والأمنية، وفي العام 1951م دار جدل حاد داخل الكنيست حول قوانين الطوارئ وقدم مناحيم بيغن مداخلة جاء فيها " إذا ما بقيت قوانين الإرهاب الموروثة عن دولة قمع في سجلات دولة إسرائيل، فإنه سيأتي يوم لا تجد فيه أي مجموعة منظمة نفسها غير خاضعة لسطوة تلك القوانين.. إن بقاء قوانين الطوارئ لهو خزي وعار، وتطبيقها جريمة".

وفي النهاية خرجت الكنيست من الجدل بتوجيه لجنة القانون والتشريع بإعادة النظر في القوانين وتقديم مسودة اقتراح لأنها لا تتماشى وروح الحياة الديمقراطية². والمقصود بالحياة الديمقراطية هنا ليس فيما يتعلق بحياة فلسطينيي عام 1948م، وإنما باليهود حيث أن الجدل في جلسة الكنيست المذكورة كان يدور حول حظر منظمة سرية لليهود الأرثوذكس المتدينين. وبقي مفعول قوانين الطوارئ سارياً في منطقة 1948م حتى منتصف الستينات- رغم توجيه الكنيست المشار إليه أعلاه- وطال العرب الفلسطينيون تحديداً، وبعد أن ألغت الحكومة الإسرائيلية القوانين والحكم العسكري المفروض على فلسطينيي عام 1948م وبالتحديد في عام 1966م طلبت وزارة العدل الإسرائيلية تشكيل لجنة لدراسة القوانين والخروج بمقترح علمي لإلغائها لكن اندلاع حرب 1967م أنهت عمل اللجنة كلياً في حينه، وبقيت القوانين مضمنة في القوانين الإسرائيلية حتى عام 1979م عندما أصدرت محكمة العدل

² انظر:

Deporation of Palestinians from Occupied Territories and the Mass Deportation of December 1992, B'TSELEM, June 1993, Jerusalem. P15

العليا في إسرائيل قرارها بشطب قوانين الطوارئ داخل الخط الأخضر وكان رئيس المحكمة عندها شموئيل تامير.

وبذلك يكون المواطن الفلسطيني داخل الخط الأخضر تحرر من جور تلك القوانين ولكنها بقيت فاعلة وأساس كل التشريعات الإحتلالية في الأراضي المحتلة عام 1967م وحتى اليوم.

سياسة الإبعاد من عام 1967م وحتى 1992م

مارست إسرائيل سياسة الإبعاد الجماعي والفردى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة عام 1967م من خلال أشكال متعددة أهمها:

1- الإبعاد السياسى

-مدى الحياة

-المؤقت

2- إبعاد أحد أطراف العلاقة الزوجية من غير حملة صفة المواطنة.

3- الإبعاد غير المباشر من خلال فقدان حق الإقامة بسبب السفر وانتهار مدة العودة.

وهذه الأشكال الثلاث تفعل فى المجتمع الفلسطينى يومياً وتطال كافة فئاته الاجتماعىة دون استثناء، وحبذنا فى هذه المذكرة أن نكرس اهتمامنا على الشكل الأول، وهو الإبعاد السياسى والذى يطال عصب الحركة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الفلسطينى - عدى عن أن الشكلين الأخيرين يحوزان على اهتمام مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين فى مركز المعلومات البديلة، وأصدر عدد من المذكرات والمطبوعات والنشرة الدورية "المادة 74" والمتعلقة بتلك الجوانب-.

لجأت إسرائيل كدولة احتلال إلى الإبعادات الجماعىة والفردىة، كعقاب للمواطنين الفلسطينيين من سكان الأراضى المحتلة عام 1967م، وكانت فى البداية من 1967 إلى 1970 إبعادات عشوائية، هدفها من الإبعاد إرهاب الشعب الذى احتضن المناضلين لإطفاء شرارة المقاومة قبل أن تشتعل، وتفريغ الأرض من مواطنيها، وبعد المقاومة الشعبىة والاحتجاج والرفض الدولى والعربى نوعاً ما اضطرت سلطات الاحتلال إلى التخفيف من الظاهرة واتباع أسلوب الانتقائىة فى الإبعاد.

ولعل من المفيد إيراد جدولاً مفصلاً عن سنوات الإبعاد التى تم توثيقها من قبل أجهزة م ت ف ولجنة المبعدين والتى مركزها عمان وذلك للإطلاع على سياسة الإبعاد التى لم تعفى أى حكومة إسرائيلىة من ارتكابها. تلك الجريمة وإن كان نصيب الحكومات العمل فى الإثم والجريمة أكبر منه لدى حكومات الليكود، وذلك بسبب المعارضة القوية التى واجهتها حكومة الليكود من اليسار الصهيونى فى الإبعاد لا لمصلحة الفلسطينيين وإنما لإظهارها بأنها حكومة

قمع أمام العالم والرأي العام الداخلي لكسب الانتخابات في الكنيست التي يسعى لها كل من الأحزاب الإسرائيلية.

ومن الجدول التالي تتضح السياسة الإسرائيلية في قضية الإبعاد والتي أتت على شكل موجات سنوات ارتفعت الموجة وأخرى انخفضت.

جدول المبعدين ما بين 1967-1993³

| السنة | عدد المبعدين | مكان الإبعاد | السنة | عدد المبعدين | مكان الإبعاد |
|-------|--------------|--------------|---------|--------------|--------------------|
| 1967 | 25 | الأردن | 1979 | 000 | 000 |
| 1968 | 69 | الأردن | 1980 | 3 | الأردن |
| 1969 | 232 | الأردن | 1983-81 | 000 | 000 |
| 1970 | 406 | الأردن | 1984 | 1 | الأردن |
| 1971 | 306 | الأردن | 1985 | 29 | الأردن |
| 1972 | 91 | الأردن | 1986 | 10 | الأردن |
| 1973 | 10 | الأردن | 1987 | 8 | لبنان |
| 1974 | 11 | الأردن | 1988 | 32 | لبنان |
| 1975 | 13 | الأردن | 1990-89 | 000 | 000 |
| 1976 | 2 | الأردن | 1991 | 8 | لبنان |
| 1977 | 6 | الأردن | 1992 | 12 | *ألغى قرار الإبعاد |
| 1978 | 9 | الأردن | 1993 | 385 | **عادوا |

* ألغى قرار الإبعاد بعد عام من صدوره، ولم يتم ترحيلهم وبقوا رهن الإعتقال الإداري لفترات طويلة حتى بعد صدور قرار نفي الإبعاد.

** قرار إبعادهم قراراً مؤقتاً ولرفض الحكومة اللبنانية قبول دخولهم أراضيها وموقف المبعدين فقد أقاموا مخيماً على الحدود اللبنانية الجنوبية حتى عودتهم. وتمت عودتهم قبل انتهاء مدة الإبعاد بواسطة الضغط الجماهيري والعالمي على السلطات الإحتلال.

³ معلومات الجدول مأخوذة من تقرير أعدته لجنة المبعدين - عمان ، حزيران 1995م وقدمته لرئاسة المجلس الوطني الفلسطيني والرئيس ياسر عرفات ولعدد من المنظمات الإنسانية المعنية بشؤون المبعدين . ومعلومات من أرشيف مركز المعلومات البديلة، مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين.

الاتفاقيات والقوانين والقرارات الدولية المتعلقة بالإبعاد

يتضح من دراسة المعطيات الواردة في الاتفاقيات والقوانين الدولية أن إسرائيل لا زالت كدولة احتلال تمارس خرقاً واضحاً للأعراف والأنظمة الدولية دون الالتفات لخطورة الوضع وأنها بذلك تخرج عن الإرادة الدولية التي تحرم كل أنواع القهر الجسدي والنفسي التي تمارسها قوى الاحتلال على الشعوب الواقعة تحت احتلالها، وفيما يلي نعرض مقتبسات من تلك المواد للإطلاع عليها وملاحظة مدى العنجهية الإسرائيلية وتحديدها للإرادة الدولية فيما يتعلق بالمبعدين الفلسطينيين الذي ينطبق عليهم بنود تلك الاتفاقيات دون استثناء.

1- اتفاقيات جنيف وقانون لاهاي

1-1 المادة 49 المعلن عنها في 12 آب 1949م

النقل والنفى والإخلاء

يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم أو إخلائهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة أخرى محتلة أيّاً كانت دواعيه ومع ذلك يجوز لدولة الاحتلال أن تقوم بإخلاء كلي أو جزئي لمنطقة محتلة إذا اقتضى ذلك أمن السكان أو لأسباب عسكرية قهرية ولا يجوز أن يترتب على عمليات الإخلاء نزوح الأشخاص المحميين إلا في إطار حدود الأراضي المحتلة ما لم يتعذر ذلك من الناحية المادية ويجب إعادة السكان المنقولين على هذا النحو إلى مواطنهم بمجرد توقف الأعمال العدائية في هذا القطاع.

وعلى دولة الاحتلال التي تقوم بعمليات النقل أو الإخلاء هذه أن تتحقق إلى أقصى حد ممكن من توفير أماكن الإقامة المناسبة لاستقبال الأشخاص المحميين ومن أن التنقلات تجري في ظروف مرضية من نواحي السلامة والشروط الصحية والأمن والتغذية ومن عدم تشتيت أفراد الأسرة الواحدة.

(...) كما لا يجوز لدولة الاحتلال نقل أو ترحيل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

2-1 المادة 45 (مقتطفات)

النقل إلى دولة أخرى

لا يجوز نقل الأشخاص المحميين إلى دولة ليست طرفاً في هذه الاتفاقية، لا يجوز أن يشكل هذا الحكم بأي حال عقبة أمام إعادة الأشخاص المحميين إلى أوطانهم أو عودتهم إلى بلدان إقامتهم بعد انتهاء الأعمال العدائية (...) لا يجوز نقل أي شخص محمي في أي حال إلى بلد يخشى فيه الاضطهاد بسبب آرائه السياسية أو عقائده الدينية.

3-1 الإبعاد في قانون لاهاي

لم يرد نص صريح في اتفاقية لاهاي الرابعة يحظر بموجبه الإبعاد على اعتبار أن ممارسة الدول وسياساتها منذ مطلع القرن العشرين يقوم على استبعاد سياسية الإبعاد واستثناءه من قوانينها واعتباره أمر بحكم الميث والمنتهي ولا حاجة لنص محدد بخصوصه إذ أنه تحصيل حاصلًا للتطورات التي جرت على الدول الحضارية والقوانين المدنية التي ضمنت الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات في إطار الدولة الوطنية. وهذا الرأي الذي أوردته ونشرته اللجنة الدولية لمنظمة الصليب الأحمر.

4-1 الإبعاد ومحكمة نوربيرغ

أصدرت محكمة نوربيرغ حكماً في 30 أيلول 1946 تدين بموجبه مجرمي النازية بجريمة الإبعاد استناداً إلى القانون الدولي العرفي، ورأت في الإبعاد سلوكاً شائناً وإجرامياً من شأنه تمزيق وحدة العائلة وهدمها ومن شأنها أيضاً تعزيز الكراهية والحقد، ويسبب الآلام الجسدية والنفسية والعجز والتعجيز.

وكانت المحكمة قد توصلت إلى هذا الرأي قبل أن توقع الدول على اتفاقيات جنيف الأربعة وهذا دليل قاطع على ان القانون الدولي العرفي كان يحظر الإبعاد حظراً كلياً ويتعامل معه على أنه من الجرائم الشائنة.

2- ملخص لقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن إبعاد الفلسطينيين

1-2 قرار مجلس الأمن 605 بتاريخ 1987/12/22

ملخص القرار

إن مجلس الأمن الدولي:

إذ يأخذ بعين الاعتبار حقوق جميع الشعوب غير القابلة للتصرف والمُعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والمعرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإذ يذكر بقراراته المتعلقة بالأرض الفلسطينية والعربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ 1967م. بما في ذلك القدس وبما في ذلك قراراته 446(1979) و 465(1980) و 497(1981) و 592(1986) وإذ يذكر أيضاً باتفاقية جنيف بتاريخ 1949/8/12م الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب. فإنه يعرب عن قلقه الشديد وذعره من الوضع المتردي في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ سنة 1967م، بما في ذلك القدس ولذا فإنه يأخذ بعين الاعتبار البحث عن الإجراءات من أجل حماية محايدة للأهالي والفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي. (...) ولذا فإنه:

- 1- يشجب بشدة: سياسات وأعمال إسرائيل دولة الاحتلال التي تخل بحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة على وجه الخصوص إطلاق الجيش الإسرائيلي النار الذي نتج عنه قتل وجرح مدنيين فلسطينيين العزل من السلاح.
- 2- بعد التأكيد: بأن اتفاقية جنيف بتاريخ 1949/8/12م بخصوص حماية المدنيين في زمن الحرب تنطبق على الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967م بما في ذلك القدس.
- 3- يدعو دولة الاحتلال إسرائيل، مرة أخرى أن تلتزم فوراً وبدقة باتفاقيات جنيف (...).

2-2 قرار مجلس الأمن رقم 607 بتاريخ 1988/1/5م:

ملخص القرار

إن مجلس الأمن:

إذ يذكر بقراره رقم 605 وإذ يعبر عن شديد قلقه بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة ولدى إعلامه بقرار إسرائيل، دولة الاحتلال باستمرار في إبعاد المدنيين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة وإذ يذكر باتفاقية جنيف فإنه:

1- يعيد التأكيد بأن اتفاقية جنيف تنطبق على الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة بما في ذلك القدس.

2- يدعو إسرائيل إلى الامتناع عن إبعاد أي مواطنين فلسطينيين.

3- يطالب بشدة إلى إسرائيل دولة الاحتلال أن تلتزم بواجباتها الناشئة عن اتفاقية جنيف (...).

2-3 مجلس الأمن يؤكد قراره 681 بتاريخ 1991/5/24.

ملخص التأكيد

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره 681 بالإجماع عقب اتخاذ سلطات الاحتلال قرارها بإبعاد أربعة فلسطين إلى لبنان وطالب دولة الاحتلال بإعادتهم فوراً سالمين إلى وطنهم وجاء فيه: إذ يؤكد قراره 681 لعام 1990 وإذ يدرك ببالغ القلق والدهشة أن إسرائيل طردت أربعة مدنيين فلسطينيين في 18 أيار 1991م منتهكة بذلك التزاماتها التي تنص عليها معاهدة جنيف الرابعة لعام 1949 وتصرفت على نحو يتنافى مع قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن ويضر بالجهود المبذولة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وعليه:

1- يعلن أن العمل الذي أقدمت عليه السلطات الإسرائيلية بطردها أربعة فلسطينيين في 18 أيار انتهاك لمعاهدة جنيف الرابعة لعام 1949م التي تسري على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967م، بما في ذلك القدس.

2- يندد بهذا العمل ويؤكد أن إسرائيل وهي السلطة المحتلة الكف عن طرد أي مدني فلسطيني من الأراضي المحتلة وأن تكفل عودة جميع المبعدين فوراً (...).

2-4 قرار مجلس الأمن 726 بتاريخ 1992/1/7م

اتخذ مجلس الأمن قراره رقم 726 بالإجماع عقب قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإبعاد 12 فلسطينياً وجاء فيه:

(...) وإذ يشير إلى قراراته 1988/607 و1988/608 و1989/636 و1989/641 و1991/694.

وقد أعلم بقرار إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال القاضي بإبعاد اثني عشر مدنياً فلسطينياً من الأراضي المحتلة فإنه:

1- يدين بقوة قرار إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال القاضي باستئناف عمليات إبعاد المدنيين الفلسطينيين.

2- يعيد تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة 12 آب 1949م على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967م، بما في ذلك القدس.

3- يطلب من إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال الامتناع عن إبعاد أي مدني فلسطيني من الأراضي المحتلة.

4- يطلب أيضاً من إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال أن تكفل لجميع المبعدين العودة إلى الأراضي المحتلة عودة سالمة وفورية (...).

مواقف إسرائيلية من الإبعاد

1- موقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من قضية الإبعاد

رئيس الحكومة ووزير الدفاع وأجهزة الأمن الإسرائيلية بالإضافة إلى لجنة الأمن والداخلية التابعة للكنيست هي الجهات المسؤولة بالأساس عن أي قضية أمنية وكل ما يتعلق بالإبعاد ويتخذ القرار بالتشاور بين جميع تلك الهيئات ولذلك فإن قرارات الإبعاد التي تم اتخاذها من أولها حتى آخرها صدرت عن تلك الجهات الرسمية ولذلك فإن الموقف الرسمي لم يتغير ولم يتأثر بالضغط الدولي والشرعية الدولية الرسمية وضرب بعرض الحائط كل ما صدر عن مجلس الأمن من قرارات تدين الموقف الإسرائيلي وتطالبه بعودة جميع المبعدين الفورية سالمين إلى أرض وطنهم كما لاحظنا في الفصل السابق ونتج عن التعنت الإسرائيلي شتات آلاف الأسر الفلسطينية.

ورغم الموقف السياسي الرسمي المتعنت تجاه قضية المبعدين وثباته طوال الوقت إلا أن الاحتجاج والمقاومة الشعبية مترافقة مع الجهود التي بذلتها مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية أجبرت القيادة الأمنية والسياسية على إبداء نوع من المرونة التي لم تصل إلى المطلوب حتى الآن، حيث وافقت السلطات العسكرية والأمنية الإسرائيلية بعد تقديم المؤسسات قضاياها ضد الإبعاد أمام المحاكم الإسرائيلية بأن تشكل لجنة خاصة تحمل إسم " لجنة الاستئناف العسكرية" للنظر في طلبات المبعدين بصورة فردية. وقد أبدت في حينه أجهزة الأمن الإسرائيلية موقفاً مرناً نوعاً ما وأوردت الصحافة الإسرائيلية على لسان مسؤولين في تلك الأجهزة بأن " أجهزة الأمن الإسرائيلية تدرس إمكانية التوصل إلى ترتيبات معينة مع المبعدين الفلسطينيين بحيث يسمح لهم بالعودة إلى الأرض المحتلة بعد مرور فترة محددة شريطة عدم قيامهم بأيّة نشاطات في إطار التنظيمات الفلسطينية وأية منظمات معادية لإسرائيل خلال وجودهم في الخارج.

(...) وأضافت مصادر رفيعة المستوى أنه سيكتب في أمر الإبعاد أنه إذا ما اتهم المبعد في نشاطات معادية وإذا ما عاد الهدوء إلى المنطقة التي أبعدها يمكنه العودة بعد عدة سنوات⁴.

وفي مقال للصحفي الإسرائيلي دان مرغليت بعنوان "العودة لسياسة الإبعاد"⁵ أدان فيه سياسة الإبعاد ومنتقداً حكومة العمل التي جددت استخدام سياسة الطرد ضد الفلسطينيين، وجاء في المقال أن العودة لقرار إبعاد الفلسطينيين يثير التساؤلات كثيرة عن مدى جدوى العمل بسياسة الإبعاد فالذي امتنعت حكومة الليكود عن تنفيذه إلا في حالة واحدة عندما شن رجال المنظمات هجوماً على المستوطنين في الخليل تقدم عليه حكومة رئيسها ووزير دفاعها من المعراخ (العمل).

وإن هذه السياسة تلحق أضراراً بالغة بإسرائيل وتظهرها بأنها الدولة الوحيدة في الغرب التي لا زالت تلجأ إلى استخدامها كما أن الإبعاد يتنافى والمواثيق الدولية.

2- مواقف شخصيات سياسية وقيادية إسرائيلية

ورغم أن القرار الرسمي يتخذ في المؤسسات الرسمية الإسرائيلية إلا أن هناك من القيايين والسياسيين الإسرائيليين الذين أبدوا وجهة نظر معارضة للإبعاد، فقد عبر وزير العدل الإسرائيلي عام 1992 عن معارضته للإبعاد فقد عبر وزير العدل الإسرائيلي عام 1992 عن معارضته سياسة الإبعاد وذلك خلال جدل دار حول جدوى عملية الإبعاد الجماعي أوضح خلالها بأن "عقوبة الإبعاد ليست عقوبة رادعة إضافة إلى كونها تتعارض مع القضاء الدولي وتثير انتقادات دولية ضد إسرائيل"⁶ وفي مقابل مع القاضي حاييم كوهين القائم بأعمال رئيس محكمة العدل العليا في العام 1982م أشار في معرض رده على سؤال صحفي "عارضت وحدك عام 1980م القرار الخاص بإبعاد رئيس بلدية في المناطق (المحتلة) فما هو رأيك اليوم بإبعاد 415 نشيطاً فلسطينياً؟ جواب القاضي كوهين: لقد أكدت حينما عارضت إبعاد رؤساء البلديات في المناطق (المحتلة) أن قرار الإبعاد يتعارض والقانون الدولي ولا أهمية بهذا

⁴ صحيفة هآرتس، 1988/9/1

⁵ صحيفة هآرتس، 1985/2/19

⁶ صحيفة هآرتس، 1992/8/16

الصدد لعدد الأشخاص المنوي إبعادهم أما على الصعيد الأخلاقي الواقعي فلا شك أن إبعاد 400 شخص من المناطق (المحتملة) أسوأ أربعمئة مرة من إبعاد اثنين.⁷

كما أبدى حايم رامون رفضه للفكرة من أساسها وأضاف " إن الفكرة بحد ذاتها مرفوضة تاريخياً فالشعوب التي حملت سلاح الإبعاد لم تقلل من مستوى العنف ضدها وتوصلت إلى نتيجة مفادها بأن هذا ليس هو الحل"⁸ ورفض إيهود باراك رئيس الأركان السابق للجيش الإسرائيلي فكرة الاجتثاث الكامل للمبعد مع تأييده لعقوبة الإبعاد المحدد وقال " يتعين أن يكون الإبعاد عقوبة محددة، وليس اجتثاث كامل"⁹ وأشار بنيامين بن اليعازر إلى عدم جدوى وفشل عقوبة الإبعاد في تحقيق أهدافها بقوله " على الرغم من عدم وجود عقوبة أقسى من الطرد فإن هذه العقوبة أثبتت عجزها عن تحقيق ما ترمي إليه"¹⁰

وبعدما أعلن مئات الأدباء والكتاب والصحفيين الإسرائيليين الذين رفضوا سياسة الإبعاد وطالبوا بإلغائها وعودة المبعدين وبعد تشكيل اللجنة العسكرية وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين فإنه يتضح ضمناً أن الإبعاد إنما هو إجراء مؤقت يجب على أثره عودة المبعد بعد تحديد المدة الزمنية له، إلا أن ذلك يتطلب جهوداً مكثفة من كل الأطراف في العلاقة الفلسطينية السياسية والحقوقية والإنسانية للضغط على ساسة إسرائيل لإلغاء قرارات الإبعاد التي لا مبرر لها.

⁷ صحيفة هآرتس، 1992/12/21

⁸ صحيفة معاريف، 1992/1/8

⁹ صحيفة معاريف، 1992/8/16

¹⁰ معاريف، مصدر سابق

بعد الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل

عقب انعقاد مؤتمر مدريد وبدء المفاوضات الثنائية بين المنظمة والدولة العبرية فقد انتاب المبعدين حالة من الشعور بالأمل بأن العودة للوطن سرعان ما ستحقق، خاصة وأن " أسباب النفي عن الوطن لم تعد قائمة بعد مرحلة المفاوضات الأولى"¹¹ ولكن الأمل تلاشى نوعاً ما عندما أقدمت حكومة إسرائيل على إبعاد 385 مواطناً فلسطينياً إلى جنوب لبنان.

وعاد الأمل وتجدد بعد الاعتراف المتبادل المعلن بين المنظمة كممثلة للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل، كما ورد في إعلان المبادئ الذي تم توقيعه في واشنطن في 13/أيلول/1993م والمعروف للعالم باتفاق أوسلو 1، وكان من الطبيعي أن يعد المبعدون أنفسهم للعودة وهم الذين تم إبعادهم لأسباب تتعلق بانتمائهم أو مساندتهم لمنظمة التحرير أو أحد فصائلها الأمر الذي لم يحدث ولم تتطرق الاتفاقيات إلى العودة الجماعية للمبعدين وتركهم فريسة للقوانين العسكرية الإسرائيلية المجحفة بحقهم.

في الوقت الذي لم تتطرق فيه الاتفاقيات لعودة المبعدين وأرجأتها في أحسن الأحوال إلى سجل المفاوضات في اللجان المتعددة فقد عاد عدد منهم بواسطة السلطة الفلسطينية كموظفين أو عاملين لدى الأجهزة المتعددة لديها، وعدد آخر عاد ضمن الإطار القانوني من خلال لجنة الاستئنافات العسكرية التي تم تشكيلها بناءً على مطالبة المؤسسات الحقوقية العاملة في المنطقة ونشطاء المحامين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وتدعي الحكومة الإسرائيلية في معرض تبريرها لرفض العودة الجماعية للمعتقلين بأن ترفض لأسباب سياسية وأن هناك عدد منهم " تشكل عودتهم خطر على الأمن الإسرائيلي!!" ولهذا تفضل أجهزة الأمن الإسرائيلية أن تأتي عودتهم على شكل فردي وبحث ملف كل فرد على حدة للتأكد من المسألة الأمنية؟ وهذا اتضح أيضاً من خلال اجتماع تم عقده في عمان في أواخر عام 1994 بين لجنة المبعدين والسيد جميل الطريفي رئيس لجنة الارتباط المدنية العليا، وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية وأشار خلال اللقاء إلى أن الجنرال داني

¹¹ مقتبس من مقابلة مع بلال الشخشير رئيس لجنة المبعدين، في منفاه في عمان، 23/3/1995م

روتشيلد قائد جيش الاحتلال في الضفة الغربية أبلغه خلال اجتماع بين الطرفين أنه " سوف
لن تكون هناك عودة جماعية للمبعدين" ونصح الطريفي لجنة المبعدين الفلسطينيين بأن تقوم
بتعيين محامي لهم للترافع في قضاياهم فردياً أمام لجنة الاستئنافات العسكرية الخاصة
بالمبعدين.¹²

¹² وردت هذه العبارات خلال اجتماع بين لجنة المبعدين الفلسطينيين وطاقم من مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين في مركز المعلومات البديلة،
عمان، 1995/3/27م

العائدون من المبعدين

1- العائدون من مرج الزهور

- عاد جميع مبعدوا مرج الزهور والبالغ عددهم 385 مبعداً قبل أن تنتهي مدة الإبعاد المؤقت لهم وذلك نتيجة الضغط الشعبي المحلي والدولي على حكومة الاحتلال التي تدعي الجنوح للسلام وحقيقة تمارس العنف والقمع والإبعاد ضد الفلسطينيين.

2- العائدون في إطار السلطة الفلسطينية وسياسة إظهار حسن النوايا

- عاد 88 مبعداً في إطار ما يسمى بمبادرات حسن النوايا بعد التوقيع على اتفاق أوسلو الأول والقاهرة. وذلك ما بين 30 نيسان 1993 إلى 4 أيار 1994.
- عاد 141 مبعداً على حساب أجهزة السلطة الفلسطينية منذ أوسلو وحتى آذار 1996م.

3- العائدون عودة فردية في إطار لجنة الاستئنافات العسكرية الخاصة بالمبعدين.

- عاد ضمن هذا التصنيف حتى الآن 75 مبعداً على النحو التالي:
- خمسة مبعدين عادوا قبل اتفاقات أوسلو واحد من بينهم في صفقة التبادل بين الجبهة الديمقراطية وإسرائيل.
- 70 مبعداً عادوا ما بعد اتفاق أوسلو بعد الترافع في قضاياهم أمام لجنة الاستئنافات المذكورة.
- العائدون ضمن قوائم المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة في غزة.
- عاد حوالي 20 مبعداً من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.

وبذلك فإنه من الواضح أن الغالبية الساحقة من المبعدين الفلسطينيين والبالغ عددهم نحو 980 مبعداً يعيشون حياة المنفى رغم انتهاء أسباب الإبعاد التي كانت تدعيها حكومات الاحتلال.

خلاصة وتوصيات

وبعدما استعرضنا في هذه المذكرة، قضية المبعدين والتي نأمل أن نكون قد غطينا الجوانب الهامة فيها، هل هناك مبرر سواء كان أمنياً أم سياسياً لبقاء هؤلاء الجنود في المنفى بعد أن عادت القيادة فالمنطق -لا نريد التحدث هنا عن اتفاقيات لا دولية ولا ثنائية- يقول أن لا خطر على عدو من عدوه، إذا جلست القيادة والعناصر وأستقبل الطرفان بعضهما ويجريان كل التنسيقات الأمنية والإجرائية الأخرى سوياً. إذاً أين يكمن الخطر للجنود والعناصر التي ما زالت تعيش المنفى؟ هل إبقاؤها لاستكمال الابتزاز أم للإهانة كما هو في حال المبعدين؟ لماذا لا يقبل الاحتلال عودتهم الجماعية؟ ولماذا يفرض على كل فرد فيهم أن يتوجه للجنة الاستئنافات العسكرية.

والآن وبعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام على توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين حكومة إسرائيل و م ت ف يتضح أن قضية المبعدين أسقطت إلى أسفل السلم التفاوضي والإعلامي إذ أنه من الطبيعي والمفترض أن تكون في قمة السلم التفاوضي والإعلامي الفلسطيني من أجل إبقائها حية وفاعلة حتى العودة الكاملة لكل المبعدين إلى أرض الوطن.

ومن الواضح أيضاً أن ركود نشاطات المبعدين في هذا الصدد أثر سلباً على مستقبلهم جميعاً الأمر الذي يستدعي إعادة تفعيلها على صعيد الوطن الفلسطيني وخارجه وخاصة في الأردن حيث يعيش على أرضه العدد الأكبر من المبعدين وأسره.

توصيات ووسائل تفعيل قضية المبعدين

- 1- إعادة تفعيل دور لجنة المبعدين في فلسطين والأردن، والتوجه من خلالها لعائلات وأسرة المبعدين لتشكيل بؤرة نشاط مدعومة شعبياً لإسماع صوتها لكافة الأطراف.
- 2- تشكيل لوبي بين لجنة المبعدين وأسرةهم والمؤسسات الحقوقية والمنظمات الجماهيرية، لطرح القضية في مختلف المناسبات.
- 3- التوجه للسلطة الفلسطينية وجهازها القضائي لإدراج موضوع المبعدين ضمن أولوياته في الاتصال مع الأجهزة القضائية الدولية والعربية للضغط على إسرائيل لشطب قرارات الإبعاد التعسفية.
- 4- تذكير م ت ف بمسؤوليتها تجاه المبعدين ومتطلباتهم، كونها المسؤول الأول عن وضعهم والعمل على عودتهم، وذلك عبر تفعيل دور لجنة العائدين واللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني، إذ أن تلك اللجنة أحد مهامها الأساسية متابعة قضية المبعدين من بين القضايا الأخرى التي تقع ضمن إطار مسؤولياتها.
- 5- تقديم مذكرة لأعضاء الكنيست العرب والإسرائيليين التقدميين، لطحها، في الدوائر المختصة والكنيست ومواصلة الاتصال بهم وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لعملهم وإخبارهم بالتطورات التي تطرأ على القضية.
- 6- مطالبة المفاوض الفلسطيني بطرح القضية في كل مسارات التفاوض وإبقائها حية أمام الإسرائيليين.
- 7- يمكن أن يلعب المجلس التشريعي دوراً إيجابياً من خلال اتصالاته في المؤسسات التشريعية العربية والدولية، من خلال وضع قضية المبعدين على الطاولة التشريعية الدولية والعربية وفي علاقته مع الكنيست الإسرائيلي الأمر الذي يكمل خطوط دائرة العمل الشعبية والرسمية على مختلف المسارات.
- 8- التحضير لحملة إعلامية دولية تهدف لاستقطاب الرأي العام الدولي والشعبي والرسمي، من خلال استخدام وسائل الإعلام الدولية ولجان التضامن مع القضية الفلسطينية المنتشرة في أنحاء العالم. وذلك عبر تزويدها بمادة إعلامية ودعوية لاستخدامها في نشاطاتها المحلية في بلدانها.
- 9- إيجاد مركز دائم للجنة المبعدين في الأردن وفلسطين لتسهيل وسائل اتصالها وعملها وحملاتها الدولية. وذلك المركز أو العنوان من شأنه أن يسهل الحركة والعمل والتركيز للنشاطات ومتابعتها.

وأخيراً نعتبر قضية المبعدين هي قضية الشعب الفلسطيني وكل القوى والفعاليات الإنسانية في العالم أجمع وقضيتنا نحن في مركز المعلومات البديلة.

وإن العمل عليها يكلل بالنجاح في حالة واحدة فيما إذا تكاثفت الجهود وتوحدت بمختلف مشاربها السياسية والاجتماعية والإنسانية لتشكل أداة عمل ومحرك نشط وفعال في هذا الجانب لأن سلطة الاحتلال لا تملك بعد توقيع اتفاق المبادئ مع م ت ف قوة المحاجة الأمنية في هذا الجانب، خاصة وأن جميع القيادات الفلسطينية العسكرية والسياسية والأمنية تقريباً عادت إلى أرض الوطن بعد التوقيع. الأمر الذي يشطب حجة إسرائيل في الإبقاء على قرارات الإبعاد المجحفة.

ملحق "1"

تقرير حملة المبعدين

مركز المعلومات البديلة/ مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين

الحملة التي يباشر العمل عليها مركز المعلومات البديلة/ مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين جاءت بناء على طلب من لجنة المبعدين في الأردن في آذار 1995م وبالتعاون معهم، ولإدراكنا بأهمية القضية ومركزيتها من الناحيتين القيمية والرمزية والحملة تهدف إلى:

- 1- رفع الوعي الشعبي وخلق حالة من التواصل لقضية المبعدين على المستوى المحلي الفلسطيني والإسرائيلي والدولي.

- 2- الضغط على الجانبين الإسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية لأخذ قضية المبعدين على محمل من الجدية حتى إلغاء قرارات الإبعاد.

- 3- تقديم الخدمة القانونية للمبعدين، من خلال تبني قضاياهم أمام لجنة الاستئنافات العسكرية.

ما الذي أنجزه مركز المعلومات البديلة بلجنة المبعدين أثناء زيارته للأردن في عمان 27 آذار 1995 قرر المركز أن يتابع القضية بطريقتين

الطريق الأول القانوني

طريق القضاء العسكري عبر لجنة الاستئنافات العسكرية، حيث تبنى المركز 20 قضية للمبعدين كعينة إختبارية. وتوجه بها للقضاء وحتى الآن عاد منهم 10 مبعدين بعد أن استطاع المركز إلغاء قرارات إبعادهم. وما تزال القضايا العشر الأخرى قيد البحث في تلك اللجنة ويتابعها الطاقم القانوني في المركز ونأمل أن تتحقق نتائج إيجابية لنتمكن من تقييم هذه الوسيلة والاستفادة من إيجابياتها في عملنا المستقبلي.

الطريق الثاني الإعلام:

قام المركز بنشر متواصل عن القضية في مجلاته الدورية باللغات الثلاث العربية والعبرية والانجليزية، وتحديداً في النشر المتخصصة في حقوق "المادة 74".

كما أعد 10 حلقات إذاعية على الهواء مباشرة مع إذاعة صوت فلسطين، ما بين تشرين أول إلى كانون أول 1995 والتي شكلت محور لطرح قضية المبعدين شعبياً والتفاعل معها في الوطن والخارج. هذا بالإضافة إلى تزويد الصحافة الفلسطينية والأجنبية والإسرائيلية بقطع إعلامية عن قضية المبعدين وتطوراتها، وكتبت العديد من المقالات الصحفية في الصحف المحلية بواسطة لجنة المبعدين تشرح أبعاد قضيتهم للشعب الفلسطيني.

أبرز الإشكاليات التي اعترضت طريق الحملة التي يتبناها المركز هي اختفاء دور لجنة المبعدين بعد عودة أعضائها المركزيين إلى الوطن مع المجلس الوطني الفلسطيني في صيف 1996م، والتي كانت تشكل مصدراً أساسياً للحركة والمعلومات التي تغذي الحملة.

ولذلك فإننا من خلال هذه المذكرة نسعى لتطوير الحملة وتفعيل دور لجنة المبعدين وتعميم القضية وخلفياتها على أوسع قطاع فلسطيني وعربي ودولي.

لقد قرر مركز المعلومات البديلة/ مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين الاستمرار في الحملة لسنة 1997م، ودفع قضية المبعدين إلى الأمام من خلال الضغط على المبعدين العائدين ومن لا يزالون يعيشون عذاب المنفى لإعادة تشكيل لجنة المبعدين على أسس جديدة لتشكيل الركيزة الأساسية في حملة 1997م، لأنهم هم الأكثر اكتواءً بنار المنفى من غيرهم.

ملحق "2" قستان من المنفى

المبعد عزام عبد الحق

مواليد 1947م، من نابلس

تاريخ الإبعاد : 1974/11/4م

المهنة : مهندس مدني

متزوج وأب لخمسة أطفال (4 بنات، وولد واحد)

بعد إنهائه دراسته الثانوية وحصوله على شهادة التوجيهي توجه عزام إلى موسكو في عام 1966م لاستكمال دراسته الجامعية. وبسبب حرب حزيران 1967م، لم يستطع عزام العودة إلى الوطن وأصبح منفيًا منه للمرة الأولى. تقدم والده بطلب جمع شمل لابن عزام، وحصل على الموافقة بجمع شمله في عام 1971م، وفور عودته أصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية بطاقة شخصية.

بين عام 71 و 1974م عمل عزام كمستشار في شركة بناء مملوكة لأشقائه، وخلال تلك الفترة تمكن من فتح مكتبه الهندسي الخاص به لبدأ حياته العملية التي لم تتواصل بسبب الإبعاد. بين شهري نيسان وأيار عام 1974م اعتقلت سلطات الاحتلال شقيقي عزام، ووجهت لهما تهمة المشاركة في فعاليات وطنية في إطار الجبهة الوطنية الموحدة، وفي ليلة 1974/11/4م، حضرت قوة من الجنود والمخابرات الإسرائيلية واعتقلت عزام من منزل والديه، كما اعتقلت في نفس الليلة ثلاثة فلسطينيين آخرين من نفس منطقته تم تكييلهم وتغمية عيونهم ووضعوا في حافلة عسكرية وتم إبعادهم إلى لبنان دون محاكمة أو تهمة توجه لهم، ووجد المبعدون الأربعة أنفسهم دون أي وثائق ثبوتية شخصية بعد أن قامت المخابرات بمصادرة كافة وثائقهم، وتمكنوا من الحصول على جواز سفر أردني بمساعدة م ت ف من ثم توجه عزام إلى الكويت البلد الذي يمكن أن يجد فيه عملاً من خلال مؤهله العلمي، وعمل فيها المهندس لدى شركة بناء وبقي يعمل هناك حتى عام 1990م، باستثناء بعض الرحلات الدراسية القصيرة لموسكو.

في عام 1967م تزوج عزام من فتاة روسية، وبعد الزواج مباشرة عاد للكويت للحياة والعمل فيها وأنجبا طفلتين هناك، ولسوء حظه لم يدم الزواج طويلاً بسبب عدم مقدرة زوجته الروسية

على التكيف مع ظروف الحياة في الكويت مما أضرها للانفصال بعد خمس سنوات من زواجهما، حيث عادت هي ومعها الطفلتين إلى موسكو وبقي عزام في الكويت وفي العام 1988 تزوج عزام زوجته الثانية وهذه المرة من مدينة نابلس (وبناء على انتقالها للعيش معه في الكويت فقد فقدت حقها في العودة إلى نابلس بعد انتهاء مدة الخروج التي تسمح بها قوانين الاحتلال، وخاصة وأن أسرتها انتقلت للعيش في الاسكندرية خلال الانتفاضة، ولم تجد من يجدد تصريح خروجها) وفي عام 1990 وقبل شهر من اندلاع حرب الخليج انتقل عزام واسرته للعيش في بيت عائلة زوجته في الاسكندرية، لحماية أنفسهم من الحرب وتجنباً للنظرة العدائية التي أبداهها الكويتيون تجاه الفلسطينيين، في نهاية عام 1991م أضر وأسرته لمغادرة مصر بسبب عدم حصوله على إذن عمل فيها، ووصل إلى عمان ومنذ ذلك الحين يسكن فيها. حيث يعيش ظروفاً معيشية صعبة مع طفلتين وولد (تتراوح أعمارهم بين 1.1/2 إلى 7 سنوات)، لعدم تمكنه من إيجاد عمل دائم.

في العام 1975 وبعد عام على إبعاده توفت والدته، ومنذ ذلك الحين توفى والده وأحد أشقائه ولم يتمكن من المشاركة في تشييعهم أو رؤيتهم قبل الوفاة.

في آب 1994م حصل عزام على تصريح زيارة بعد تدخل عضو كنيست إسرائيلي لصالحه وللمرة الأولى بعد عشرين عاماً من إبعاده تمكن من زيارة وطنه برفقة ابنتيه اللتين قدمن من موسكو لمشاركة والدهن زيارة للوطن، ولكن على الرغم من أن تصريح زيارته كان لمدة ثلاثة أشهر، إلا أنه لم يستطع البقاء أكثر من 25 يوماً لأن السلطات المحتلة وضعت على تأشيرة جواز سفر ابنته أنه عليها الدخول ومغادرة البلاد مع والدها، وبذلك عندما كانت الابنة مضطرة للسفر إلى موسكو بعد 25 يوماً من الزيارة أضر والوالد للمغادرة معها.

عزام ما يزال يحلم في العودة لوطنه فلسطين ومدينته نابلس المكان الذي يشعر فيه بالأمان الحياتي، والمكان الذي عمله وظروف حياته فيه ستتقدم للأفضل خصوصاً وأن أشقائه يملكون مشروعاً استثمارياً ناجحاً، وأمله يزداد واقعية كما يقول بعد أن عاد النشاط الثلاثي الذين أبعدها معه في العام 1974م في إطار قائمة تقدمت بها السلطة الفلسطينية.

الاسم: جمال ابراهيم فراج

العمر: 30 عاماً

تاريخ الإبعاد: 1989/1/1

العمل: صحفي

الحالة الاجتماعية: متزوج ولي طفلان - خالد 7 سنوات، وعد 5 سنوات.

المقدمة

أجدها حقيقة فرصة التخاطب معكم، والتواصل مع من أحب، وفرصة أيضاً للاعتراف بأنني لم أجد بديلكم خلال بحثي طوال سنوات غربتي الثمانية التي أنهكتني جسداً وروحاً ووجداناً،...

أعرف أنكم أيضاً في غربة، كما أنا الآن، فالفقر غربة، والجوع غربة، والذل غربة، والمرض غربة، وسلب الإرادة غربة، وتكفي أن تتوفر واحدة من هذه في الواحد فينا لتنتهكه، وتشل حركته، وتحول حياته إلى غربة، حتى وإن كان في وطنه، فكيف إذا اجتمعت جميعها في نفس واحد، وجسد واحد هو تعب من الأساس، وفي غربة الوطن، تتلاطمه بساطير رجالته وأجهزة الأنظمة المخابراتية في عواصم الوطن العربي الواحد، والأمة العربية الواحدة في دمشق (الصمود) مرة في القاهرة (الغزاة) مرة وفي بيروت (العزة) مرة وفي عمان (الوفاق والاتفاق) مرة، كما أنني وعشرون لاعباً بكرة القدم يركضون وراء الكرة المسكينة طيلة الدقائق التسعون المخصصة للعبة اسمح لي بهذه المقدمة، وعندما نقول (الله ولي الصابرين) تخرج فراخ الأنظمة من فصائل فلسطينية لتشكل لاعبي الكرة الاحتياط.. صدق فقد شكلت التنظيمات من نفسها احتياطاً للعبة (التلاطم) هذه بحق الفلسطيني نفسه الذي يقول كلمة لا، وإن كانت خجولة، صغيرة، صغيرة، اعذروني فإنني مشتاق للحديث معكم..

(س) أهم المشاكل التي واجهتني في أعقاب خطوة الإبعاد الظالمة تلك، لم تقتصر على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فحسب وإنما طالت كيانية الواحد فينا، طالت كل صغيرة قبل الكبيرة، طالت ذكريات الماضي، وصدقات الطفولة فمنها الجانب المعنوي حتى تلك الخاصة بالثقة في المستقبل وهذا بم يرتبط فقط بخطوة اقتلاعنا من جذورنا ونثرنا في المنفى، إنما ارتبط بما واجهناه منذ اللحظات الأولى لوصولنا إلى المناطق الخاضعة لسلطات

جيش لحد، مروراً بالبحث عن وثيقة تثبت شخصية المبعد، بعد أن صادرت سلطات الاحتلال كل ما نَحْمَلُه من أوراق ثبوتية.

وأخطر ما واجهناه من إشكالات تمثلت في ضرب الجوانب المعنوية والإرادية في نفوسنا تلك الناتجة عن مشاهدتنا لواقع الثورة الفلسطينية بكافة مشاربها.

المشكلة الأخرى التي عانينا منها ولا زلنا حتى هذه اللحظة وسيبقى الفلسطيني في الشتات يعاني منها إثبات الشخصية بالورقة الرسمية التي تدل على شخصيته بجواز السفر أو أي أوراق أخرى وواجهت على سبيل المثال لا الحصر مشاكل كبيرة وعديدة في مطارات ومراكز حدود البلدان التي تم تسفيري إليها.

إن البحث عن ورقة إثبات الشخصية لا تزال من أبرز المشاكل اليومية التي نعيشها فإذا مرض الواحد منا لا يستطيع السفر للعلاج وإذا كبر طفل من أطفاله لا يستطيع إلحاقه بالمدرسة فمثلاً أحد رفاقي المبعدين كان يحمل وثيقة سفر يمنية وزوجته تحمل وثيقة سفر أردنية أما طفلهما فلم يكن يحمل أي وثيقة إثبات شخصية لأن الوثيقة اليمنية كانت تمنح ليست كجنسية وإنما لتسهيل مهمة المبعد وفي القانون الأردني فإن الطفل يتبع والده وعندما حاولت زوجته السفر من سوريا إلى الأردن سمح الأردنيون الدخول من دون الطفل أما أنا وحتى عندما كنت في سوريا ولمدة أربع سنوات فلم أكن أحمل أي إثبات لشخصيتي وكنت أشعر بعدم الاستقرار.

الإشكال الثالث تتمثل في الجانب الأمني فالفلسطيني ملاحق دائماً، وأكثر من مرة تعرضت للموت مرة على أيدي عناصر المليشيا المسلمة في لبنان لمجرد أنني فلسطيني، ومرة على أيدي جيش الأنظمة، فمن الواضح أن أنظمة العالم قاطبة قد اتفقت على تمييز الفلسطيني ليس المبعد فقط وإنما فلسطيني الشتات، وهم عملياً جميعهم مبعدون.

ففي لبنان يحمل الفلسطيني وثيقة كتب عليها وثيقة سفر لبنانية خاصة بالفلسطينيين وفي سوريا وثيقة سفر سورية خاصة بالفلسطينيين وفي الأردن جواز سفر لكنه ميز بعلامة خاصة تعرفها جميع نقاط الحدود في العالم.

وليس ذلك فحسب، بل أننا عانينا من التفرقة العنصرية، والتعامل الفئوي من قبل الدوائر الحكومية في البلدان العربية مرة وحتى من الشعوب مرة أخرى، فالفلسطيني في الأردن متعارف على تسميته (بالبلجيكي) وفي لبنان متعارف على تسميته (بمواطن المكتب الثاني) ارتباطاً بمكتب المخابرات الذي يتابع شؤون الفلسطينيين، وفي سوريا متعارف على تسميته بمواطن (الضابطة الفدائية) وهي مؤسسة مخابراتية تتابع شؤون الفلسطينيين في سوريا.

الإشكالية الأخرى، في الخاصة بالوضع الاجتماعي والأسري، فحتى هذه اللحظة ورغم مرور سبع سنوات ونيف على إبعادي لم أستطع الاجتماع بزوجتي وأبنائي نتيجة عدم سماح سلطات الأردن لزواجتي من الإقامة في عمان. مما شكل لي ولأطفالي أزمة نفسية ستلاحقنا إلى أمد بعيد.

س2) هل حاولت العودة إلى أرض الوطن عن طريق مؤسسات حقوق الإنسان أو محامين أو عن طريق م ت ف في أعقاب اتفاق أوسلو؟

نعم طرقت كل الأبواب، واستنزفت كل ما أملك من طاقة للعودة ووكلت المحامية ليثا تسيمل لرفع دعوى أمام المحاكم الإسرائيلية لاستعادة حقي في العودة وكان هناك اتصال دائم مع مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين في مركز المعلومات البديلة بالإضافة إلى الاتصال الهاتفي مع الإذاعة الفلسطينية التي أنجزت برنامجاً خاصاً عن قضية المبعدين وتقدمت باسمي أكثر من مرة إلى م ت ف هذا كله بالإضافة إلى عضويتي في لجنة المبعدين والتي قامت بدورها بمخاطبة جميع الأطراف المشاركة في المفاوضات مع إسرائيل مثل الحكومة الأردنية والمصرية والسلطة الفلسطينية وبالمناسبة عاد جميع أعضاء لجنة المبعدين الأربعة بدوني وبقيت وحيداً في عمان وللموضوعية فإن عودة المبعدين كان محكوماً بالمزاجية والشللية والمحسوبيات التي تعودنا عليها منذ زمن بعيد.

س3) هل خططت أو تخطط للبقاء والاستقرار في المنفى؟

لا " قاطعة" منفاي ليس اختيارياً وهذا السؤال يذكرني عندما حاولنا في منزلنا التخلص قمن قط عاش في بيتنا فترة طويلة، فكنا نحمله في كيس ليلاً ونلقيه في مكان بعيد عن الحارة التي كنا نقطن بها واستطاعت القطة العودة إلى المنزل عدة مرات وإذا كان الحيوان يأبى أن يعيش في

المنفى فكيف أنا الإنسان فلم أجد مكاناً في الوطن العربي من محيطه إلى خليجه يعطيني الدفء مثل شوارع مخيم الدهيشة وللعلم حاولت التكيف في عدة دول عربية لكن دون جدوى لم أجد مكاناً في هذا العالم أفضل من وطني الحبيب.

س4) ما هو انطباعك عن عودة بعض المبعدين في نفس الوقت بقي الجزء الأكبر في المنفى، هل عودتهم مبررة؟

ما دام المبعد سمح له بالعودة إلى وطنه بدون أي شروط مذلة من قبل سلطات الاحتلال فهذا أمر مبرر وهذا مرتبط بحق كل مبعد بالعودة، ما دام هناك اتفاق فلسطيني إسرائيلي يشطب (من وجهة نظر الموقعين) ما قبله من عراق وحروب وكما هو معروف أن الإبعاد القصري للمنفي كأسلوب عقاب جماعي تعمد لاستخدامه سلطات الاحتلال كحيلة لتفريغ الأرض من أصحابها أو لامتناس نعمة الجمهور الإسرائيلي في أعقاب أحداث معينة أو كدعاية انتخابية للأحزاب المهيمنة في الحكومة الإسرائيلية وبالتالي لم يكن هناك تهمة معينة ومحددة توجه للمبعد سوى أنه عضو في إحدى فصائل الثورة الفلسطينية ولو كان هناك تهمة محددة لأقدمت سلطات الاحتلال على الاعتقال والمحاكمة بمجرد توقيع الاتفاق فإن التهم تسقط كتحصيل حاصل.

إنني أرى أن العودة يجب أن تكون حق ليس للمبعدين فحسب وإنما لجميع أبناء شعبنا وهي حق مشروع لا يحتاج إلى تفاوض بل يجب أن تكفله اتفاقات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل وبالنسبة إلى الجزء الأكبر من المبعدين الذين بقوا في المنفى فالأرقام هي التي تجيب على هذا السؤال: عدد المبعدين 1200 مبعد عاد منهم إلى أرض الوطن ما يزيد بقليل عن 200 مبعد.

س5) ما هو رأيك في الاستحقاقات التي دفعها المبعدين العائدين، مثل الدخول في المجلس الوطني وإلغاء الميثاق الوطني؟

برأيي يجب الفصل بين مسائل ثلاث وردت في السؤال، أعني أن عودة المبعدين شيء، والميثاق الوطني وإلغائه شيء ثاني، وعضوية المجلس شيء ثالث، ليس بينهم أي جامع.

فأولاً/ إن الذين عادوا إبان إنعقاد المجلس الوطني، عادوا كأعضاء في المجلس الوطني وليس كمبعدين، وإن كان بينهم العديد من المبعدين ولكنهم عادوا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني أو مراقبين في هذا المجلس.

وثانياً/ إن الذي دفع الاستحقاق وأقصد بذلك إلغاء الميثاق الوطني وليس المبعدين أيضاً، وإنما هي السلطة الفلسطينية. هم أعضاء المجلس الوطني.. الذي كان وطني- والذي لا أعلم والله من الذين نصبهم كممثلين لنا ولشعبنا. وإن كان لي رأي محدد في هذا الموضوع، يقضي بأن الميثاق لم يلغى في جلسة المجلس الوطني الأخيرة وإنما هو ملغى أساساً منذ توقيع اتفاق أوسلو، ولم يأت المجلس إلا ليصم على شهادة الإلغاء.

وعندما سمح بيرس بعودة أعضاء المجلس الوطني كان كعادته يدرك تماماً ماذا يفعل وماذا يريد، والأدق من ذلك يدرك نتائج الخطوة تماماً.

كان يدرك أن المجلس لن يجتمع إلا لتحقيق شيء واحد هو التبصم على الإلغاء، ولذلك لم يشترط على أحد أي شروط، حتى أنه لم يشترط على جورج حبش، ونايف حواتمة أي شرط، وعندما رفضت ليلي خالد التوقيع على تعهد، سرعان ما تراجع بيريس عن هذا الطلب وأدخلوها بعد يومين فقط.

شخصياً لا أرى أي حدث جديد، أو أي قضية جديدة حملها معه المجلس الوطني، ولا أعلق أي أهمية على ما أتى به المجلس الوطني في جلسته الأخيرة، فالتنازل حاصل قبل المجلس، والإلغاء حاصل قبل المجلس والتهاوي وصل بنا إلى القاع منذ أوسلو.

لا أدعي المعارضة، لأنني بكل بساطة لا أملك البديل، ولن أكون معارضاً دجالاً كما المعارضين، ولن أكون موافقاً، والحالتين فأنا سلبي مثل المعارض ومثل الموافق، لا بل فإن هناك إيجابية في الموافقين الذين يتبنون وجهة نظر واضحة وصریحة، ويعملون على أساسها وإن كانت تدميرية أكثر من المعارضين الذين باتوا بدون وجهة نظر واضحة وصریحة.

إن الحالة الفلسطينية الخسيسة والتي وصلنا إليها لا يتحمل مسؤوليتها الموافقون على أوسلو فقط، وإنما يتقاسمهم المسؤولية مناصفة المعارضين اللفظيين الذين لا يضررون ولا ينفعون كما

الأموات، كل ما فعلوه هو أنهم مكثوا في مكاتبهم، وقالوا نحن معارضين. وكما ورد في القرآن (كبر مقنا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون).

فماذا استفدنا كـفلسطينيين من معارضة جورج حبش ونايف حواتمة اللفظية تلك، البائسة تلك، وماذا أرادوا أن يقولوا لنا بامتناعهم عن العودة... أنا أقول لكم، إن هدفهم كان شخصياً محض، فبقرارهم هذا يحافظون على مكابنتهم الاعتبارية ليس إلا.

أرجو أن لا يفهم مني أنني من دعاة عودة الحكيم أو أبو النوف أو غيرهم ولست من دعاة عدم عودتهم أيضاً، فأنا كـفلسطيني لن أستعد من عودتهم ولن أضر من عدم عودتهم، والعكس صحيح أيضاً.

س6) لو عرضت عليك هذه الاستحقاقات هل كنت توافق على العودة بهذه الطريقة؟

لا أدري عن ماذا تتحدث في موضوع الاستحقاق، فعندما قرر المجلس الوطني إلغاء الميثاق عارضه حوالي 50 عضو وبذلك يكونوا قالوا رأيهم المعارض، وكان بيريس يدرك أنه سيكون هناك أفراد يقولون لا.

س7) في رأيك ماذا يقول اللاجئون في الأردن عن هذه العودة؟

أي عودة يا صديقي التي تتحدث عنها، لقد أضحتتني وذكرتني بالمثل القائل (على بال مين يلي بترقص في العنمة) ماذا سيقول الناس عن عودة 200 شخص من أصل (3) مليون.

إن الإجابة على هذا السؤال ستجده أمام السفارة الإسرائيلية في عمان، عندما تشاهد طابور طويل يطلب الدخول إلى فلسطين لمشاهدتها وللتكرم بترابها بعد أن ملوا انتظار العودة الحقه التي وعدتهم بها اتفاقات أوسلو.

أرجوك أن تتحدث من الآن فصاعداً عن الملايين الثلاث التي ملت الإبعاد.

س8) هل تعتقد أنك اندمجت في الحياة الاجتماعية في الأردن خلال فترة الإبعاد؟

أعتقد أنني أحببت على هذا السؤال من خلال إجابتي على السؤال الأول فإذا كان الفلسطيني الذي ولد في مخيم عين الحلوة لم يندمج في الحياة الاجتماعية، كيف سيكون ذلك معي، والاندماج في الحياة الاجتماعية له مقومات.

أولاً/ اللغة/ ومع الأسف لغة الفلسطيني مختلفة عن لغة السوري أو اللبناني أو الأردني.

ثانياً/ وحدة الأرض/ وأرضنا الفلسطينية مختلفة تماماً عن طبيعة ليبيا والجزائر واليمن.

ثالثاً/ العادات والتقاليد/ وهي مختلفة أيضاً.

رابعاً/ التاريخ العربي والإسلامي مزور يا صديقي.

أرجو أن تكون فهمت ماذا أقصد في قلبي هذا، نعم أنني سوداوي النظرة اليوم. فأني أمة عربية واحدة تقف مكتوفة الأيدي أمام حدثي القرن العربي الأول الانتفاضة الفلسطينية، وقف العالم العربي ولم يحرك ساكناً أمام ذبح الفلسطيني طيلة سنواتها.

والثاني حرب الخليج وما يجري في العراق اليوم، تهافت العرب لذبح العراق وليس صدام، وعندما قال الأسد نحن ضد صدام قال الشعب السوري كله نحن ضد صدام، وعندما قال املك حسين نحن مع صدام قال الأردنيون نحن مع صدام.

مركز المعلومات البديلة

منذ أن اتخذ مجلس أمناء وإدارة مركز المعلومات البديلة قرارهم في عام 1992 بالمبادرة إلى تأسيس مشروع حقوق المواطنة واللجئين الفلسطينيين، عمل المشروع بصورة إيجابية مكثفة على:

حقوق المواطنة في الأرض المحتلة وداخل الخط الأخضر

مراقبة ومواجهة (قدر الإمكان) السياسة الإسرائيلية تجاه قضايا المواطنة الفلسطينية في الأرض المحتلة عامة. بما فيها حقوق المواطنين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وركز خاصة على الحقوق الأساسية في القدس وعلى وجه التحديد حق المقدسي في مدينته الذي لا وطن له سواها.

ولكي تكتمل دائرة عمل المشروع والتي تبدأ بالإرشاد الفردي والجماعي لكيفية مقاومة سياسة الاحتلال التفرغية للقدس من مواطنيها الفلسطينيين والمتابعة القانونية للقضايا الفردية عبر الجهاز القضائي الإسرائيلي فقد استخدم المشروع قدرات المركز بصورة إيجابية في مجال الإعلام والحملات الدولية والتي استهدفت المهتمين والجمهور الفلسطيني والإسرائيلي والدولي والعربي وصناع القرار للرد على هجمة الاحتلال في السنوات الأخيرة.

وأصدر المشروع العديد من النشرات والتقارير باللغات العربية والعبرية والإنجليزية، استندت بالأساس إلى معلومات إستقاها طاقم الفريق من العمل الميداني، والقانوني والسياسي، واستخدمت هذه المعلومات لتحليل وجه السياسة الإقتلاعية الإسرائيلية وتقديمها للجمهور المستهدف والمتضرر.

ومن أبرز تلك الإصدارات " قضايا ملحة في موضوع حقوق المواطنة في القدس - إنجليزية صدرت الطبعة الأولى عام 1993 والثانية 1994"، " معاقبون جماعياً - معاقبون مرتين، باللغات الثلاثة، تقرير مكثف عن سياسة الحرمان الإسرائيلية

فيلم

القدس: الاحتلال إلى متى؟

يركز فيلم القدس: الاحتلال إلى متى؟ على الفلسطينيين في القدس الشرقية، وكذلك على آلاف الفلسطينيين الذين حرموا من الوصول إلى عائلاتهم وأصدقائهم، ومن الحصول على الخدمات الحيوية في المدينة. يحكي هؤلاء الناس عن التأثيرات المدمرة لمحاولة اقتلاع الوجود الفلسطيني من المدينة، كما يحكون عن تطلع الفلسطينيين إلى السلام والأمن في عاصمتهم القدس.

يكشف فيلم القدس: الاحتلال إلى متى؟ عن الاستراتيجيات الرئيسية التي حرم الاحتلال الإسرائيلي من خلالها الفلسطينيين منذ عام 1967م من الوصول إلى مدينتهم. كما يؤكد على أن اجراءات التصفية قد تزايدت منذ توقيع اتفاقية إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول 1993م ويوضح الحاجة الملحة إلى حل سياسي عادل لا يمكن أن يكون هناك بدون سلام في " مدينة السلام".

تشجع الحركة الفلسطينية للحق في السكن الأفراد والمعلمين والمرين والمنظمات غير الحكومية ولجان التضامن في جميع أنحاء العالم على الاستفادة من هذا الفيلم كأداة للتوعية بقضية القدس المعقدة.

المنتج: الحركة الفلسطينية للحق في السكن وهي تحالف من منظمات غير حكومية فلسطينية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان في السكن في فلسطين.

للمزيد من المعلومات والاستفسار يمكن الاتصال على

الحركة الفلسطينية للحق في السكن:

هواتف القدس: 287076/7، 6241159، 740585 فاكس: 6253151، 6287070 أما في الولايات المتحدة، وكندا فيمكن الاتصال بلجنة أمريكا الشمالية للتنسيق حول القضية الفلسطينية هاتف 0757-319 (202) أو فاكس 319-0746 (202).

لجمع شمل زوجات أسرى فلسطينيين محررين، شباط 1994"، "الطرد الصامت لفلسطيني القدس، بالعربية، نيسان 1995م"، "مذكرة، قضايا جمع الشمل وأمور متعلقة بحقوق المواطنة المقدسية، باللغتين العربية والإنجليزية، موجهة للمفاوض الفلسطيني على شؤون اللاجئين في لجنة عمل متعددة الأطراف، وقعتها كل من مركز المعلومات البديلة، مؤسسة الحق، الدكتور حيدر عبد الشافي، مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان، صدرت في كانون الثاني 1994م" سياسة إسرائيلية جديدة تجاه جمع الشمل للعائلات المقدسية، ما الذي تعنيه، ثلاث لغات، 1994/6/28م"، "تقرير من الميدان - معضلات جمع الشمل للعائلات المقدسية، عربي وإنجليزي، 1995"، "مذكرة، ملاحظات هامة على تسجيل السكان الفلسطينيين المقدسيين للانتخابات الفلسطينية، تشرين ثاني 1995".

بالإضافة إلى النشرة الفصلية (المادة 74) باللغة الإنجليزية والعربية والتي تصدر في القدس وعمان، والتي تتابع بالتحليل والنقد البناء مراحل تطور قضايا المواطنة الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين.

والكراس الدوري الذي يصدر سنوياً متضمناً للإرشادات التفصيلية في كيفية التعامل الفردي مع قضايا حقوق المواطنة الفلسطينية في ظل سلطة الاحتلال والذي يوزع منه حوالي 10.000 نسخة سنوياً، وفي عام 1995م تم طباعة نسخة كراس إرشادات لفلسطيني المهجر، في عمان ووزع منه 6000 نسخة خلال زيارة عمل لطاخم المشروع للأردن لمدة عشر أيام. حيث نتج عنها تبني حملة لمناصرة المبعدين الفلسطينيين (أنظر ص 28 من هذه المذكرة).

اللاجئون الفلسطينيون

يقوم المشروع منذ تأسيسه على العمل الإعلامي والدعوى لقضية اللاجئين ودعم المبادرات الشعبية التي تنطلق من اللاجئين أنفسهم على غرار مؤتمر الفارعة، كما ساهم المشروع بصورة فعالة في ورشات العمل التحضيرية لمؤتمر لاجئي بيت لحم وقام بطباعة 5000 نسخة من كتاب "اللاجئون الفلسطينيون، وحلم العودة لأرض البرتقال الحزين للإستاذ صلاح عبد ربه الناطق الإعلامي باسم اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في المخيمات الضفة الغربية" وكتيب عن مستقبل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى العديد من النشرات والمقالات الإعلامية التي تم نشرها في صحف محلية ودولية فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين وفي الوقت الحالي يعد المشروع مع اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في مخيمات الضفة ومراكز أبحاث ودراسات اللاجئين الفلسطينيين/ جامعة القدس المفتوحة لحملة محلية فلسطينية وعربية تنطلق في كانون ثاني 1997م تلك الحملة التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي الشعبي لقضية اللاجئين وتفعيل دورهم في اتخاذ القرار فيما يتعلق بقضيتهم وخلق أواصر الصلة بين لاجئي فلسطين في الوطن والشتات.

بالإضافة إلى المساهمة في الحملة لاستكمال المؤتمرات الشعبية اللاجئة في منطقتي الوسط والشمال على غرار مؤتمر بيت لحم.

يقدم مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين جزيل الشكر لأعضاء
لجنة المبعدين سواء من عادوا إلى الوطن أو من لا يزالوا يعانون حياة المنفى
وفي المقدمة رئيس لجنة المبعدين العائد بلال الشخشير، الذي ساهم بدور
فعال في الحملة لعام 1996/95م.

طاقم مشروع حقوق المواطنة، واللاجئين الفلسطينيين

انجريد جاسنر، منسقة المشروع، محمد جرادات، باحث، عبير أبو خضير مرشدة، فؤاد أبو
رية مرشد متطوع، وحيد قرمش باحث ميداني، منطوع/ عمان، المحامية ليلى تسيمل
المستشارة القانونية للمشروع، المحامي أنور أبو لافي متابعة القضايا.

مركز المعلومات البديلة: القدس هاتف 6241159، فاكس 6253151-02

بيت لحم تليفاكس: 740585-02

بريد إلكتروني: aicmail@trendline.co.il

موقع إلكتروني: <http://www.aic.org>